الأمم المتحدة S/2007/275

مجلس الأمن

Distr.: General
14 May 2007
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – رحّب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2007/8) الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، بالاتفاق الذي وقّعه الرئيس لوران غباغبو والسيد غيوم سورو في واغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/144)، بتيسير من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو. كما أعرب المجلس عن استعداده لاتخاذ مزيد من الخطوات بغرض مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق، وطلب إليّ أن أقدِّم له بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، توصيات بشأن الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في هذا الصدد. ويقدم هذا التقرير الذي يستند إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم الفني المتعددة التخصصات، التي زارت كوت ديفوار في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، التوصيات المطلوبة.

ثانيا – اتفاق واغادوغو

٢ – يسعى اتفاق واغادوغو إلى حل الأزمة القائمة في كوت ديفوار باتخاذ التدابير التالية: دمج القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية عن طريق إنشاء مركز قيادة متكاملة؛ والاستعاضة عن منطقة الثقة بخط أخضر تُنشأ على محوره مراكز مراقبة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتم إزالتها تدريجيا؛ ونشر وحدات مختلطة من القوى الجديدة والشرطة الوطنية للمحافظة على القانون والنظام في المنطقة التي كانت تشملها في السابق منطقة الثقة؛ وإعادة بسط إدارة الدولة في كامل البلد؛ وتفكيك الميليشيات؛ ونزع سلاح المحاربين وقيدهم في برنامج للخدمة المدنية؛ ومنح العفو عن جميع الجرائم المتصلة بالأمن الوطني التي ارتكبت في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وتاريخ توقيع الاتفاق؛ وتبسيط

150507 150507 07-33708 (A)

عمليتي تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين والتعجيل بهما؛ وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة، وفقا لاتفاقي لينا – ماركوسي وبريتوريا. وينص الاتفاق أيضا على إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية جديدة.

٣ – ولتسهيل رصد عملية السلام، أنشأ الاتفاق آليتي متابعة جديدتين. الأولى آلية تشاورية دائمة تتألف من الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والرئيس السابق هنري كونان بيديي، ورئيس الوزراء السابق الحسن واتارا، والميسِّر، الرئيس كومباوري. وستتناول هذه الآلية جميع المسائل الناشئة المتصلة بالاتفاق. أما الآلية الثانية فهي لجنة تقييم ورصد سيرأسها ممثل للميسِّر وتتألف من ثلاثة ممثلين لكل طرف من الطرفين الموقِّعين. وللطرفين أن يقررا ضم أطراف إيفوارية أخرى إلى اللجنة، كما أن للميسِّر أن يدعو أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي للمشاركة في اللجنة، حسبما يراه ملائما. ويتمثل دور لجنة الرصد والتقييم في تقييم تنفيذ الاتفاق وتقديم توصيات بشأن تدابير تيسير عملية السلام. وأي خلافات تتصل بتفسير أو تنفيذ الاتفاق سيتم تسويتها من خلال التحكيم من جانب الميسِّر.

٤ – ويبيِّن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق واغادوغو الحدود الزمنية الرئيسية التالية: يبدأ إنشاء مركز القيادة المتكاملة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (بعد أسبوعين من توقيع الاتفاق)؛ ويبدأ وضع الإطار المؤسسي لتنفيذ الاتفاق في ١ نيسان/أبريل (بعد أربعة أسابيع من توقيع الاتفاق)؛ ويتم تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة بحلول ٨ نيسان/أبريل (بعد خمسة أسابيع من توقيع الاتفاق)؛ وتبدأ إزالة منطقة الثقة وإنشاء وحدات مختلطة من الشرطة والعسكريين في ١٥ نيسان/أبريل (بعد أسبوع واحد من تشكيل الحكومة الجديدة)، ويبدأ تفكيك المليشيات ونزع سلاحها في ٢٣ نيسان/أبريل (بعد أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة) ويتم إكمال هاتين العمليتين في غضون أسبوعين (بحلول ٧ أيار/مايو)؛ أما عمليات تجميع القوات المقاتلة السابقة، وتخزين أسلحتها تحت إشراف القوات المحايدة (قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن) وعملية إعادة بسط إدارة الدولة على كامل البلد وبدء جلسات المحاكم المتنقلة فستبدأ جميعها بحلول ٢٣ نيسان/أبريل (بعد سبعة أسابيع من توقيع الاتفاق)؛ وسيبدأ تسجيل الناخبين وتحديد الهوية في ٢١ أيار/مايو (بعد شهر واحد من بدء جلسات المحاكم المتنقلة)؛ وسيبدأ توحيد القوتين القائمتين وقيد المحاربين السابقين في برنامج الخدمة المدنية في ٥ حزيران/يونيه (بعد خمسة عشر يوما من بدء عملية تسجيل الناخبين)؛ وما أن يعتمد سجل الناخبين رسميا حتى تبدأ عملية إعداد وإصدار بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين. ومن المتوخى وفقا للجدول الزمني الانتهاء من جميع هذه المهام في غضون فترة ١٠ أشهر،

أي بحلول ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ويعقب ذلك تنظيم انتخابات رئاسية. غير أن الاتفاق لم يحدد موعد إجراء الانتخابات.

٥ - وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وقّع الرئيس غباغبو والسيد غيوم سورو اتفاقا تكميليا يعين بموجبه السيد سورو بصفته رئيس الوزراء الجديد لكوت ديفوار. ونص الاتفاق التكميلي على أن يبقى السيد سورو في منصبه إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية. كما أنه حظر عليه الترشح لتلك الانتخابات. ونص الاتفاق كذلك على تخويل رئيس الوزراء الجديد سلطات محددة لغرض تنفيذ اتفاق واغادوغو. وأقرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كلا من اتفاق واغادوغو والاتفاق التكميلي في بلاغيها المؤرخين ١٦ و ٢٨ آذار/مارس، كما أقرهما مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغيه المؤرخين ١٩ و ٢٩ آذار/مارس. وأحال الاتحاد الأفريقي الاتفاقين إلى مجلس الأمن، مشفوعين بتوصية بإقرارهما والنظر في انسحاب تدريجي للقوات المحايدة.

ثالثا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

٦ - بدأ تنفيذ اتفاق واغادوغو وفقا للجدول الزمني بتوقيع مرسوم رئاسي ينشئ مركز القيادة المتكاملة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي وقت لاحق افتتح الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو مقر مركز القيادة في ياموسوكرو في ١٦ نيسان/أبريل.

٧ - وعملا بالفصل الخامس من الاتفاق، أعلن رئيس الوزراء سورو في ٧ نيسان/أبريل تشكيل حكومة تتألف من ٣٣ عضوا منهم ١١ عضوا من الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكمة، وسبعة أعضاء من القوى الجديدة، وخمسة أعضاء من كل من تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار والأحزاب السياسية الصغيرة والمجتمع المدني. وهناك أربع عضوات في الحكومة، بالمقارنة بست في الحكومة السابقة.

٨ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس غباغبو، وفقا للفصل السادس من اتفاق واغادوغو، قانونا بمنح العفو العام عن الجرائم ذات الصلة بالأمن الوطني المرتكبة في الفترة بين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وتاريخ توقيع الاتفاق. واستُبعدت من العفو الجرائم الاقتصادية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٩ - ولتيسير إزالة منطقة الثقة، وقّع رئيس أركان قوات الدفاع والأمن الوطنية، الجنرال فيليب مانغو، ورئيس أركان القوى الجديدة، الجنرال صوميلا باكايوكو، وكذلك قادة القوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية اتفاقا يلغي ”المدونة ١٤“ المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، التي وفرت الأساس القانوني والترتيبات

الأمنية لمنطقة الثقة. وبناء على طلب رئيسي الأركان، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية في وقت لاحق بمساعدة مركز القيادة المتكاملة في تحديد إحداثيات الخط الأخضر الذي سيحل محل منطقة الثقة.

١٠ - وبدأت إزالة منطقة الثقة وفقا للجدول الزمني في ١٦ نيسان/أبريل بتفكيك نقطتي التفتيش التابعتين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تيبيسو ودجيبونوا، وإنشاء أول مركز مراقبة تابع للعملية على طول الخط الأخضر في نغاتا دوليكرو ونشر أول وحدة شرطة مختلطة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نشرت وحدتان مختلطتان أخريان في بانغولو وزيلي، في الغرب. وستجري إزالة منطقة الثقة تدريجيا وفقا للسرعة التي يقوم بها مركز القيادة المتكاملة بتجميع ونشر وحدات الشرطة المختلطة المسؤولة عن صون القانون والنظام في المنطقة. وفي غضون ذلك، ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاحتفاظ بنقاط تفتيش وتسيير دوريات في المناطق التي لم يتم فيها بعد نشر وحدات الشرطة المختلطة.

١١ - ولم يتمكن الطرفان من الوفاء بالموعد المحدد في ٢٣ نيسان/أبريل لبدء تنفيذ مجموعة المهام الأكثر تعقدا التي تتمثل في تفكيك المليشيات، وتجميع المحاربين، وإعادة نشر المسؤولين الحكوميين في كامل أنحاء البلد، وبدء جلسات المحاكم المتنقلة من أجل تحديد هوية السكان. فقد تطلبت هذه المهام تخطيطا فنيا أكثر تفصيلا مما هو متوخى في الحدود الزمنية الضيقة المنصوص عليها في الاتفاق.

١٢ - وشرع مكتب رئيس الوزراء في تنظيم سلسلة من حلقات العمل بمشاركة الوزارات الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات المنفذة الوطنية، والشركاء الدوليين، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الممثل السامي للانتخابات، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، من أجل وضع الخطط التشغيلية والميزانيات اللازمة لهذه العمليات، فضلا عن عملية الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن. ونُظمت حلقة عمل وطنية برئاسة رئيس الوزراء سورو في ياموسوكرو في ٢ أيار/مايو، وحددت الحلقة تكاليف هذه العمليات وما بها من ثغرات تمويل على النحو التالي: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حوالي ١٠٠ مليون دولار (ثغرة التمويل قدرها: ٧٨ مليون دولار)؛ وبرنامج الخدمة المدنية، ٤١ مليون دولار (يمول تمويلا كاملا من الحكومة)؛ وعملية تحديد هوية السكان، ٣٧ مليون دولار (مقدار العجز: ٣٣ مليون دولار)؛ وعملية الانتخابات، ٧٢ مليون دولار (ثغرة التمويل قدرها: ٥٦ مليون دولار)؛ وعملية إعادة نشر المسؤولين الحكوميين في كامل أنحاء البلد، ٤١ مليون دولار (مقدار العجز: ٢٩ مليون دولار)؛ وعملية المصالحة الوطنية، ٤ ملايين دولار (مقدار

العجز: ٤ ملايين دولار)؛ والحملة الإعلامية، ٠٠٠ ٨٢٥ دولار (مقدار العجز: ٠٠٠ ٨٢٥ دولار). وسمَّت حلقة العمل التي نظمت في ياموسوكرو أيضا المؤسسات الوطنية المختلفة التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ هذه المهام وقررت أن تقوم الحكومة بإنشاء فريق عمل ليضع الخطط التشغيلية في صيغتها النهائية.

رابعا – المسائل الناشئة عن اتفاق واغادوغو

١٣ – طبقا لاتفاق واغادوغو، كُلف مركز القيادة المتكاملة بغالبية المهام العسكرية ذات الصلة بعملية السلام، غير أن الاتفاق لم يتطرق إلى بعض المهام الرئيسية التي تؤديها الأمم المتحدة من خلال قوات الشرطة والعنصر المدني وهي تشمل الدور الذي تقوم به المنظمة في العملية الانتخابية ودور الممثل السامي المعني بالانتخابات في المسائل المتعلقة بالتصديق والتحكيم. ومع ذلك، فقد تضمن الاتفاق دورا محددا تضطلع به الأمم المتحدة في المجالات التالية: الإشراف العام على تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح، والإشراف على تجميع وحدات القوات المتقاتلة سابقا وتخزين أسلحتها، والاحتفاظ بمراكز للمراقبة على طول الخط الأخضر. ولم تشمل آليات المتابعة الجديدة المنشأة بموجب الاتفاق الأمم المتحدة كطرف فيها.

١٤ – وهذه الجوانب من الاتفاق، مقترنة بالتوصية المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن بالنظر في السحب التدريجي للقوات المحايدة (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن)، والإعلان عن اعتزام قوة ليكورن تقليص حجم قواتها بسحب كتيبة من كتائبها، بحلول منتصف أيار/مايو خلقت انطباعا سائدا بأن الطرفين الموقعين على اتفاق واغادوغو يسعيان إلى أن تقوم الأمم المتحدة بدور محدود في عملية السلام ويتوقعان سحب عمليتها في كوت ديفوار تدريجيا. ويُضاف إلى ذلك أن توصية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالسحب التدريجي للعملية تتناقض على ما يبدو مع الدعوة في الاتفاق إلى إدماج المزيد من القوات الأفريقية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويلزم، بناء على ذلك، توضيح الغرض من الزيادة المقترحة في القوات بما أن مركز القيادة المتكاملة كُلف بموجب الاتفاق بأداء جميع المهام العسكرية الرئيسية.

١٥ – كما لم يأت الاتفاق على ذكر المسألة الهامة لتعزيز حقوق الإنسان ورصدها، وهو أمر ذو أهمية حاسمة لتطبيع الحالة السياسية في كوت ديفوار. إضافة إلى ذلك، لم يرد في الاتفاق إيضاح للدور المتوقع من الفريق العامل الدولي الذي أنشأه مجلس الأمن بقراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وصلته بآليتي المتابعة والرصد الجديدتين.

١٦ - وفي ضوء نواحي اللبس الناشئة عن تلك المسائل، شجعني مجلس الأمن، في بيان صحفي صدر عنه في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، على إجراء مناقشات مع الرئيس كومباوري والطرفين الإيفواريين بشأن الدور الذي يتوقع كل منهم أن تضطلع به الأمم المتحدة في إطار عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد بعثتُ برسالة إلى الرئيس كومباوري في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ ملتمسا وجهة نظره بشأن هذه المسائل. وقُمت إضافة إلى ذلك بإيفاد بعثة للتقييم الفني يرأسها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام هادي العنابي إلى كوت ديفوار وبوركينا فاسو للتشاور مع الميسِّر والطرفين ولجمع المعلومات اللازمة لإعداد التوصيات التي طلبها مجلس الأمن.

١٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغني الرئيس كومباوري أن الطرفين الموقعين على اتفاق واغادوغو ينتظران من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة الاضطلاع بدور هام في عملية السلام في كوت ديفوار، لا سيما تقديم الدعم لتنفيذ المهام الرئيسية المحددة في الاتفاق. وذكر أيضا أنه من المتوخى أن تتعاون القوات المحايدة مع مركز القيادة المتكاملة لتنفيذ المهام التي من شأنها إزالة منطقة الثقة، وأن تساعد في توفير الأمن بالمنطقة. إضافة إلى ذلك، أشار الرئيس كومباوري في رسالته إلى أن الأمم المتحدة عليها أن تساعد في توفير الأمن للانتخابات، وأن تقوم على الأخص بمراقبة العملية الانتخابية وتقديم المشورة الفنية إلى المؤسسات الإيفوارية.

خامسا - بعثة التقييم الفني

١٨ - زارت بعثة التقييم الفني كوت ديفوار في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وضمت البعثة ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩ - وتلقت بعثة التقييم إحاطات مفصلة من ممثلي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وقوة ليكورن؛ كما أجرت مشاورات مع طائفة عريضة من الأطراف المؤثرة الوطنية والدولية، بمن فيهم الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو ورئيسا أركان القوى الجديدة وقوات الدفاع الوطنية ورئيسا قوة الشرطة من الجانبين وممثلو الأحزاب السياسية المعارضة والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ المهام الرئيسية المحددة في اتفاق واغادوغو.

وعُقدت مشاورات كذلك مع أعضاء السلك الدبلوماسي ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

٢٠ - وانتقلت البعثة إلى دالوا ودويكويه وغيغلو في الجزء الغربي غير المستقر من البلد حيث زارت أحد مراكز المراقبة التابعة لعملية الأمم المتحدة والمنشأة حديثا على طول الخط الأخضر ومخيما لإيواء المشردين داخليا. وانتقل السيد العنابي، إضافة إلى ذلك، إلى واغادوغو في ١٤ نيسان/أبريل حيث أجرى مشاورات مع الرئيس كومباوري وفريق الميسِّرين العامل معه. وفي زيارة لجنوب أفريقيا في ١٩ نيسان/أبريل، اغتنم السيد العنابي الفرصة للتشاور مع المستشار القانوني للرئيس ثابو مبيكي، واجتمع في ٢٣ نيسان/أبريل، في طريق عودته إلى نيويورك، بكبار المسؤولين الفرنسيين في باريس وذلك بناء على طلبهم.

سادسا - النتائج التي خلُصت إليها بعثة التقييم الفني

٢١ - أسهمت المشاورات التي أجرتها بعثة التقييم الفني مع الطرفين والميسِّر في إلقاء الضوء على المسائل التي سبق ذكرها في الفرع رابعا. وأكد كل أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والميسِّر، أن مواصلة الأمم المتحدة تقديم المساعدة لدفع عملية السلام أمر أساسي. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أكد الرئيس غباغبو مجددا وعلى الملأ وجهة النظر هذه أثناء الاحتفالات التي ترأسها بمناسبة البدء في إزالة منطقة الثقة.

٢٢ - وأوضح رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أن الطرفين الإيفواريين توليا المسؤولية عن عملية السلام وقيادتها أنهما يتوقعان من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين الانضمام إلى المؤسسات الإيفوارية في القيام بالمهام المحددة في الاتفاق، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتقديم المشورة الفنية والدعم اللوجستي، ومراقبة عملية التنفيذ. وشدد رئيس الوزراء سورو على أن الطرفين الإيفواريين لا يزالان في مستهل الطريق لبناء الثقة المتبادلة، وحذر من أن سحب القوات المحايدة السابق للأوان قد يعجل باستئناف الأعمال العدائية. وأكد الزعيمان كذلك أن استمرار وجود القوات المحايدة في كوت ديفوار لم يكن مسألة مطروحة للنقاش أثناء محادثات واغادوغو، وأنهما لم يدعوا ولا غيرهما من الزعماء الإيفواريين إلى سحب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وكرر الميسِّر الإعراب عن وجهة النظر هذه في اجتماعه مع السيد العنابي المعقود في ١٤ نيسان/أبريل.

٢٣ - وأبدى الطرفان الإيفواريان، ومنها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وجهة نظر مشتركة عن طبيعة المساعدة التي يتوقعان أن تقدمها الأمم المتحدة في مجالات محددة، بما في ذلك إزالة منطقة الثقة، واستئناف المؤسسات القائمة بإنفاذ القانون وحفظ النظام العمل في

شمال كوت ديفوار وغربها، وإعادة نشر إدارة الدولة والعودة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد، ونزع سلاح المحاربين والمليشيات، وتحديد هوية السكان وحماية الفئات الضعيفة منهم، وتقديم الدعم من أجل الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتصدي للحالة الأمنية والإنسانية لا سيما في الجزء الغربي من البلد. وشدد الرئيس غباغبو على أنه يتعين على الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، عند مصاحبة المؤسسات الوطنية وتقديم المشورة والمساعدة إليها في القيام بالمهام المنوطة بها، تجنب أن تحل محل هذه المؤسسات أو تفرض القرارات عليها.

٢٤ - وسلمت السلطات الإيفوارية في الوقت نفسه بالتحديات الناشئة عن القدرة المحدودة للمؤسسات الوطنية الرئيسية المكلفة بتنفيذ المهام المحددة في الاتفاق. فمركز القيادة المتكاملة المنشأ حديثا ووحدات الشرطة المختلطة وهما الكيانان المسؤولان عن القيام بمهام أمنية حاسمة الأهمية يواجهان معوقات جدية فيما يتعلق بقدراتهما. ورغم ما أبداه رئيسا الأركان من إصرار محمود على إدارة مركز القيادة المتكاملة على نحو فعال ومقتدر وعلى المضي قدما بتنفيذ المهام العسكرية الموكلة إلى المركز، فإن القدرات التخطيطية واللوجستيات والموظفين والموارد المالية اللازمة لتنفيذ ذلك لا تزال غير متوافرة، وسيستغرق بناء قدرات هذه المؤسسات الرئيسية زمنا.

٢٥ - كذلك دعا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى تكثيف الدور الذي تقوم به الوكالات الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة من أجل تلبية الاحتياجات التي حددتها الحكومة في مجالات الإنعاش الاقتصادي، وإعادة توطين المشردين داخليا، وحماية الفئات الضعيفة، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، وإصلاح الهياكل الأساسية في الجزء الشمالي من البلد، وتقديم الدعم إلى برنامج الخدمة المدنية. إضافة إلى ذلك، وجه جميع الأطراف المؤثرة الإيفواريين، ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، نداءً إلى الأمم المتحدة لتكثيف وجود موظفيها المدنيين خارج أبيدجان وتعزيز نشر قواتها في الجزء الغربي من البلد بغية تقديم المساعدة الفعالة إلى السلطات المحلية من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة غير المستقرة في المجالين الإنساني والأمني. وشدد رئيسا الأركان من الجانبين أيضا على الحاجة إلى الاحتفاظ بدوريات الأمم المتحدة وتعزيزها في المناطق المتاخمة للحدود مع ليبريا، وطلبا المساعدة في مجال تدريب قوات الشرطة في الشمال وبناء قدراتها وإدماجها في الشرطة الوطنية في سياق إصلاح القطاع الأمني وإعادة توحيد البلاد.

٢٦ - ووجه كل من رئيس أركان قوات الدفاع والأمن الوطنية ورئيس الجمهورية، الاهتمام إلى طلب الطرفين الوارد في الفقرة ٦-١-٢ من اتفاق واغادوغو أن ينظر مجلس

الأمن في منح استثناء من الحظر المفروض على الأسلحة للسماح باستيراد معدات لمكافحة الشغب ومسدسات للشرطة الوطنية. وأشار رئيس الأركان إلى أن الاستثناء يجب أن يشمل أيضا استيراد قطع غيار لطائرة الهليكوبتر الحكومية المخصصة للنقل العسكري وذلك لتيسير سفر الأفراد المشاركين في تنفيذ اتفاق واغادوغو في جميع أنحاء البلد. وقدمت بعثة التقييم المشورة إلى رئيس الأركان ورئيس الجمهورية بشأن الإجراءات المتبعة لطلب الاستثناءات من حظر الأسلحة المفروض بموجب الجزاءات.

٢٧ - وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها المسؤولون الحكوميون الذين يجب عليهم السفر في أرجاء البلد في سياق تنفيذ الاتفاق، طلب رئيس الوزراء سورو إلى الأمم المتحدة النظر في السماح لهؤلاء المسؤولين بالسفر على متن طائراتها وفي مركباتها. وفي طلب ذي صلة بذلك، اقترحت جماعات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الوطنية أن تستخدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدراتها الهندسية لتقديم المساعدة في إصلاح الطرق والجسور والمدارس والمستوصفات في المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها قواتها، لا سيما في الجزء الغربي من البلد.

٢٨ - وأعرب جميع الأطراف المؤثرة الوطنية ولا سيما منظمات المجتمع المدني عن بالغ قلقها إزاء الافتقار إلى المعلومات المناسبة المتعلقة باتفاق واغادوغو بين السكان في الأرياف. وأكدت أن ذلك قد أثار في بعض المناطق مخاوف لا أساس لها إزاء الآثار الأمنية لإزالة منطقة الثقة. وفي هذا السياق طلب الرئيس غباغبو إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومة في توسيع نطاق تغطية محطات الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية الوطنية في جميع أنحاء البلد لتمكين الحكومة من توعية السكان بعملية إعادة التوحيد والمصالحة. وأعلم مكتب رئيس الوزراء بعثة التقييم الفني بأنه يعد حملة إعلامية لكفل اطلاع السكان التام على عملية السلام. وأكدت بعثة التقييم حاجة محطات الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وإذاعة عملية الأمم المتحدة العاملة على موجات تضمين التردد في كوت ديفوار ليس فقط إلى توسيع نطاق تغطيتها فحسب وإنما أيضا إلى تعزيز تعاونها وبث معلومات وقائعية عن عملية السلام باللغات المحلية الرئيسية كلما أمكن ذلك والعمل مع إذاعات المجتمعات المحلية في البلد التي يزيد عددها على ١٠٠ إذاعة.

٢٩ - وفي المسألة نفسها أكدت المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني الوطنية أهمية وضع وسائط الإعلام التابعة للدولة تحت إدارة فنيين ليس لديهم أية انتماءات سياسية لضمان إمكان قيامهم بصورة موضوعية بتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنيتين. وإضافة إلى ذلك، طلبت هذه المنظمات إلى الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين المساعدة في تمكين المرأة، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تعميم مراعاة المنظور

الجنساني في مختلف المؤسسات الوطنية. ودعت أيضا الأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة السابقة أثناء دعمها لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الخدمة المدنية المتوخى.

٣٠ - وتمثل تقارير مجموعات المجتمع المدني عن حالات سوء السلوك الصادر عن بعض قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان، مصدرا رئيسيا للقلق. وأُبلغت بعثة التقييم أيضا عن حالات لم تتدخل فيها قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجزء الغربي من البلاد عندما تعرض المدنيون للهجوم في المناطق التي تنتشر فيها تلك القوات بما في ذلك حالات العنف الجنساني. وفي هذا الخصوص رددت النداء بتعزيز الوجود العسكري والمدني للأمم المتحدة في المنطقة الغربية. وناقش السيد العنابي هذه المسائل في اجتماع لاستخلاص المعلومات عقد مع رؤساء جميع عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لضمان الامتثال التام لسياسة الأمين العام الداعية إلى عدم التسامح إطلاقا. واستهلت قيادة البعثة تحقيقا في ادعاءات سوء السلوك.

٣١ - وكانت المسألة الوحيدة التي أعرب الطرفان الإيفواريان في البداية عن وجهات نظر متباينة بشأنها هي الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، وبوجه خاص دوري التصديق والتحكيم اللذين سيقوم بهما الممثل السامي للانتخابات. ففي الوقت الذي أعرب فيه رئيس الوزراء سورو والأحزاب المعارضة عن رأي مفاده أن دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية يظل على حاله ما دام اتفاق واغادوغو لم يتناول هذه المسألة، أبدى الرئيس اعتراضه في البداية على دوري التصديق والتحكيم اللذين سيضطلع بهما الممثل السامي للانتخابات. وفي رسالة موجهة إلى السيد العنابي مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل قال الرئيس إن دور الأمم المتحدة في العملية الانتخابية ينبغي أن يقتصر على المراقبة وإسداء المشورة الفنية. وأشار الرئيس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ وجهها إليَّ الميسِّر أعرب فيها عن وجهة النظر ذاتها. بيد أن الأحزاب المعارضة أيدت تأييدا شديدا دور التصديق الذي سيقوم به الممثل السامي، مشيرة إلى أن هذا الدور جرى النص عليه في اتفاق بريتوريا وأنه يستند إلى حل توفيقي جرى التفاوض عليه بدقة بعد أن أخفق الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن طلب أحزاب المعارضة أن تنظم الأمم المتحدة الانتخابات وتقوم بإجرائها.

٣٢ - وأطلع السيد العنابي الميسِّر، عندما التقى به في ١٤ نيسان/أبريل، على الاختلافات في وجهات النظر بين الطرفين الإيفواريين فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة وطلب إليه مساعدتهما في التوصل إلى وجهة نظر مشتركة. وخلال جولة ثانية من المشاورات مع الرئيس

غباغبو قدمت بعثة التقييم توضيحا تفصيليا لأهمية الحفاظ على آلية التصديق الدولي لكفل شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها وضمان أن تقبل جميع الأطراف بالنتائج. وأكدت البعثة أن هذا التصديق الدولي لن يكون عوضا عن الدور الذي سيقوم به المجلس الدستوري لكوت ديفوار في هذا الخصوص بل سيكون بالأحرى إضافة إليه. وشددت أيضا على أهمية أن يتوصل الطرفان إلى رأي مشترك بشأن هذه المسألة الهامة حتى يتمكن مجلس الأمن من البت في أية تعديلات ضرورية لدور الأمم المتحدة.

٣٣ - وفي نهاية المطاف أعلم الرئيس غباغبو بعثة التقييم بأنه تشاور مع رئيس الوزراء وأنه تم التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أكد أنه، استنادا إلى التوضيحات المقدمة من البعثة، يقبل أن تحتفظ الأمم المتحدة بالمسؤولية عن التصديق الدولي على العملية الانتخابية. غير أنه تمسك باعتراضه على دور التحكيم وغير ذلك من المهام التي سيضطلع بها الممثل السامي للانتخابات على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، مصرا على أنها تتسم بطابع تدخلي للغاية. وفيما يتعلق بالتحكيم، قال إنه تجدر الإشارة إلى أن الرئيس كومباوري، بصفته ميسِّرا، من المتوقع أن يقوم بالتحكيم فيما يتعلق بجميع جوانب اتفاق واغادوغو.

٣٤ - وقد أفادت المشاورات التي أجراها فريق التقييم مع الميسِّر وفريقه في واغادوغو في توضيح طلب إدراج قوات أفريقية إضافية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومسألة مشاركة الأمم المتحدة في آليات المتابعة الجديدة. وفيما يخص مسألة المشاركة، تقبل الرئيس كومباوري فكرة أن تنضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى لجنة التقييم والرصد، وتعهد بالتشاور مع الطرفين الإيفواريين بشأن هذه المسألة. وفي غضون ذلك وخلال الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الدولي الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل، كان أعضاء الفريق منقسمين في رأيهم حول مستقبل الفريق. فرأى بعضهم أنه ينبغي حل الفريق لتفادي انتشار آليات رصد متنافسة واقترح آخرون تبسيط الفريق لجعله أصغر وعلى درجة أقل من الرسمية فيما أصر أعضاء آخرون عدة على أنه لا يزال له دور مفيد في الرصد لأن عملية السلام لا تزال هشة وعرضة لانتكاسات محتملة. ولذلك طُلب إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغانا بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي) التشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وتقديم توصيات لينظر فيها مجلس الأمن.

٣٥ - وفيما يتعلق بنشر قوات أفريقية إضافية ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أوضح رئيس الوزراء سورو وفريق الميسِّرين من بوركينا فاسو أن الغرض من الطلب هو

طمأنة كبار القادة السياسيين الذين يساورهم القلق إزاء أمنهم الشخصي. بيد أنهما أفادوا بأنه في ضوء المناخ السياسي والأمني الإيجابي الذي بدأ يسود في كوت ديفوار لم تعد هناك حاجة في المرحلة الراهنة إلى نشر هذه القوات.

٣٦ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اعتمادها على قوة ليكورن في الدعم بالرد السريع. ويكمل وجود قوة ليكورن أيضا دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المتمثل في توفير الأمن للعمليات الرئيسية. وخلال المشاورات مع قائد قوة ليكورن الفرنسية، تلقت بعثة التقييم تأكيدات بأن التعديلات المقرر إدخالها على القوة ستكيف بحيث تدعم نقل قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من منطقة الثقة وأن من المرجح أن تظل قدرات قوة الرد السريع التي تقدمها قوة ليكورن إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على حالها.

٣٧ - وبوجه عام، عادت بعثة التقييم ولديها إحساس بأن توقيع الاتفاق وما أظهره الطرفان من تصميم على احترام تنفيذ الجدول الزمني هيأ مناخا سياسيا أهدأ في البلد. ومن الاتجاهات المشجعة في هذا الصدد الانخفاض الملحوظ في بث الرسائل من وسائط الإعلام التي تحض على الكراهية وفي بث الرسائل الأخرى التي تحض على العنف والتي أصبحت سمة الخطاب السياسي في كوت ديفوار. وأشاع الاتفاق أيضا روحا جديدة من التوافق في الآراء برزت من خلال تأكيد الأحزاب المعارضة بأن الميسِّر والموقعين أجريا مشاورات معها قبل محادثات واغادوغو وفي أثنائها وبعدها وبأنها تؤيد الاتفاق تأييدا تاما.

٣٨ - بيد أنه وراء التفاؤل والتوقعات الكبيرة الناتجة عن التحسن الهام في المناخ السياسي، كان هناك اعتراف واسع النطاق بضخامة التحديات التي لا تزال تواجه البلد. وأُشير بوجه خاص إلى أن الاتفاق لم يؤثر بعد تأثيرا متناسبا على الوضع الإنساني. وقد أعربت جميع الأطراف المؤثرة الدولية والوطنية التي اجتمعت مع بعثة التقييم، بمن فيهم الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، عن قلقهم البالغ إزاء مجموعة التحديات الإنسانية والأمنية الماثلة في الجزء الغربي من البلد حيث لا يزال المشردون داخليا يقيمون في مخيمات وتقف المليشيات موقفا متناقضا إزاء الاتفاق، ويمكن للنزاعات على الأراضي والتوترات العرقية، والتحركات المحتملة للمحاربين عبر الحدود، أن تشعل العنف من جديد. ولا يزال أكثرية المشردين داخليا يترددون في العودة إلى أماكنهم الأصلية مشيرين إلى عدم التيقن من الوضع الأمني والقلق الذي يساورهم من مغبة أن تجعلهم العودة غير مؤهلين لتلقي المساعدة الإنسانية في حين لا تقدم لهم معونة بديلة، وإلى عدم الوضوح فيما يتعلق باستعادتهم لممتلكاتهم. ومما يسبب قلقا مماثلا غياب الخدمات العامة الأساسية التي تقدم للسكان في الشمال.

٣٩ - بيد أن من المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى تهيئة بيئة يمكن أن تواصل فيها المنظمات الدولية تقديم المعونة الإنسانية في الوقت الذي يساعد فيه الشركاء المعنيون بالإنعاش والتنمية في بناء قدرات الشركاء والمؤسسات على المستوى الوطني. وفي الوقت الحاضر تقدم ٤٠ منظمة تابعة للولايات المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المساعدة إلى حوالي ٤ ملايين شخص متضررين من الصراع في نحو ٢٣ موقعا في جميع أنحاء البلد. وتخطط هذه المنظمات لتقديم الدعم فيما يخص الجوانب المختلفة من اتفاق واغادوغو التي يكون لها آثار على الوضع الإنساني بوجه عام، من قبيل البرنامج الوطني لمساعدة الأشخاص المتضررين من الصراع، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل المليشيات وتقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة وحمايتها خلال التجميع وإعادة الإدماج، وإزالة منطقة الثقة وإعادة نشر إدارة الدولة. وسيشارك المجتمع الإنساني أيضا في عملية تحديد الهوية، وسيراقبها بما في ذلك وضع طرائق تكفل مراعاة العملية للوضع الخاص الذي يواجهه المشردون داخليا الذين يلتمسون الوصول إلى عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين. وستقدم المنظمات المساعدة أيضا إلى العائدين واللاجئين الإيفواريين الذين قد يقررون عدم العودة إلى موطنهم.

٤٠ - وشرح ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لبعثة التقييم الضريبة الفادحة التي تحملها اقتصاد كوت ديفوار نتيجة للأزمة. فقد تراجعت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية. وبلغ معدل النمو الاقتصادي منذ نشوب الأزمة نسبة صفرا في المائة. وكان القطاع الصناعي هو الأكثر تأثرا بالانكماش، نتيجة لانعدام الاستثمار. وعلاوة على ذلك، شهدت كوت ديفوار تقلصا في دورها كمحور للتجارة الإقليمية. وأصاب التراجع أيضا الأداء والشفافية الضريبيين. فانخفضت عائدات الضرائب إلى ما دون مستوى معايير التقارب التي حددها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهي نسبة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحولت توجهات الإنفاق نحو نفقات تتعلق بالسيادة بدرجة أكبر، على حساب الاحتياجات الاجتماعية والاستثمارية. وارتفع العجز المالي عموما، وتزايد تمويله على حساب ازدياد المتأخرات والديون المحلية والخارجية. وتدهورت مؤشرات حصافة الإدارة والمعاملات المصرفية. وعلى الجبهة الاجتماعية، تسبب تدني أسعار شراء البن والكاكاو المعروضة على المنتجين في مزارعهم، خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، والكساد الذي أصاب القطاع الخاص، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة، لا سيما وسط الشباب، وتأخر الانتعاش الاقتصادي، في معاناة الفئات الأكثر ضعفا على وجه الخصوص. وتصاعدت تقديرات الفقر من نسبة ٣٨ في المائة قبل الأزمة إلى ما يقارب ٤٤ في المائة، بينما قلت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وساهم التأخير في إعادة توفير الخدمات الحكومية في الجزء الشمالي

من البلد في اتساع الفجوة بين المناطق المتأثرة بالحرب وبقية مناطق البلد، في مجال تقديم الخدمات. وأدت الأزمة إلى انخفاض كبير في مؤشر التنمية البشرية في كوت ديفوار، حيث يأتي البلد الآن في المرتبة ١٦٤ من بين ١٧٧ بلدا، وانخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي من ٢٤٢ ١ دولارا في عام ١٩٨٠ إلى ٨٣٩ دولارا في عام ٢٠٠٥.

سابعا – التوصيات

٤١ – استنادا إلى الرؤية العامة والطلبات التي أحالتها سلطات كوت ديفوار إلى بعثة التقييم الفني، ومع مراعاة المشورة التي قدمتها الأطراف المؤثرة الوطنية والدولية الرئيسية واستنتاجات بعثة التقييم عموما، يوصي بأن تكيف الأمم المتحدة دورها في كوت ديفوار، بغية تقديم الدعم الفعال في المرحلة الجديدة من عملية السلام، حسبما هو موضح أدناه.

ألف – تقديم الدعم إلى مركز القيادة المتكاملة

٤٢ – كُلِّف مركز القيادة المتكاملة، بموجب اتفاق واغادوغو، بالدور القيادي في تنفيذ جميع المهام العسكرية والأمنية المتصلة بعملية السلام. إلا أن الطرفين نظرا لقدراتهما المحدودة، طلبا دعم الأمم المتحدة من أجل تنفيذ تلك المهام، التي تشمل إدماج القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية، وإزالة منطقة الثقة، ونشر وحدات الشرطة المختلطة، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير الأمن لجميع العمليات الرئيسية، كتحديد هوية السكان وإعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد وإجراء الانتخابات. وستعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا في تعاون وثيق مع مركز القيادة المتكاملة وقوة ليكورن، أثناء أدائها للمهام العسكرية التي كلف بها اتفاق واغادوغو القوات المحايدة على وجه التحديد، كإقامة مراكز المراقبة على امتداد الخط الأخضر.

١ – إنشاء مركز القيادة المتكاملة

٤٣ – بناء على طلب قادة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوى الجديدة، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن المساعدة إلى هاتين المجموعتين من القوات فيما يتعلق بتحديد هيكل ومهام مركز القيادة المتكاملة وتأسيس مقره في ياماسوكرو. وسيضم المركز سبعة أقسام فنية، على النحو التالي: الموارد البشرية؛ والعمليات؛ والتخطيط القصير الأجل؛ والاستخبارات؛ واللوجستيات، بما في ذلك الشؤون المالية والعمليات؛ والتخطيط الطويل الأجل، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح

قطاع الأمن؛ ونظم الاتصالات والمعلومات؛ والتعاون المدني – العسكري. وستكون للمركز أيضا أمانة تضم مستشارا لشؤون الإعلام.

٤٤ – وستوفر الدعم الإداري واللوجستي لمركز القيادة المتكاملة سرية لدعم الخدمات، يتكون قوامها الذي يوفره الطرفان مناصفة من ١٢٠ جنديا و ١٠ من رجال الدرك. وعلاوة على ذلك، سيضم المركز جماعة اتصال من رجال الدرك، يحدد حجمها لاحقا ويؤتى بأفرادها من الطرفين معا. واتفق القادة العسكريون أيضا على المنهجية التي سيتم اتباعها في تعيين أعضاء مركز القيادة، بصورة تكفل قسمة المناصب الرئيسية بشكل عادل بين الطرفين. وسيكون قائد المركز مسؤولا أمام رئيسي الأركان مباشرة. وسيخضع مجموع قوام مركز القيادة للمزيد من المناقشات من جانب الطرفين، لكن يقدّر أن تقدم مجموعتا القوات مجتمعتين زهاء ٢٣٠ فردا، معظمهم من العسكريين.

٤٥ – وطلب رئيسا الأركان من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن تعيين ضابطي اتصال عسكريين من قبل كل منهما، كما طلبا تعيين ضابط اتصال واحد من شرطة الأمم المتحدة، للعمل بمركز القيادة المتكاملة. وطلب الطرفان كذلك من القوات المحايدة نشر فصيلة من قوات كل طرف منها من أجل توفير الأمن لمقر مركز القيادة في ياماسوكرو. ويوصى بأن يعتمد مجلس الأمن مهام الدعم الاتصالي والأمني التي طلبها الطرفان من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو الموصوف أعلاه. وبالإضافة إلى هذه المهام، يوصى بأن تواصل العملية تقديم المشورة الفنية لمركز القيادة المتكاملة، وأن تقدم له، في حدود إمكانياتها، الدعم اللوجستي الضروري وتساعده على تنمية قدرته العملياتية.

٢ – إزالة منطقة الثقة وإقامة الخط الأخضر

٤٦ – كما ذُكر في الفقرة ٤ أعلاه، بدأت عملية إزالة منطقة الثقة والاستعاضة عنها بخط أخضر وفقا للجدول الزمني، في ١٦ نيسان/أبريل. وستقيم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٧ مركز مراقبة عند محاور تسلل محددة على امتداد الخط الأخضر. وسيتم إيقاف تشغيل نصف عدد مراكز المراقبة هذه كل شهرين، إلى أن تتم إزالتها جميعا. وكانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد شرعت، في ١٦ نيسان/أبريل، في إقامة مراكز المراقبة في المواقع الـ ١٧ المحددة لها. بيد أنه سيتم تدريجيا إزالة منطقة الثقة وتفكيك نقاط التفتيش التابعة للعملية في المنطقة بشكل يتزامن مع إنشاء مركز القيادة المتكاملة ونشر وحدات الشرطة المختلطة، التي ستكون مسؤولة عن حفظ القانون والنظام في المنطقة. وسيتم نشر ما مجموعه ست من الوحدات المختلطة هذه في المنطقة التي كانت تغطيها سابقا منطقة الثقة. وطلب الطرفان من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعيين أربعة من ضباط شرطة الأمم

المتحدة في كل وحدة من هذه الوحدات المختلطة من أجل مدها بالمشورة والدعم، في مجال الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بإنفاذ القانون.

٤٧ - وستتكون كل وحدة من الوحدات المختلطة هذه من ٢٥ فردا (١٠ أفراد من كل طرف من الطرفين، و ٤ من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومساعد طبي واحد)، وتلحق كل وحدة بمنطقة إدارة مدنية معينة. وستعمل وحدتان في كل منطقة من المناطق الثلاث، التي ستشكل الأقسام الفرعية لمنطقة الخط الأخضر والتي ستسمى المناطق الغربية والوسطى والشرقية. وعلاوة على ذلك، ستقدم وحدة دعم عسكري مشتركة الدعم الأمني المباشر للوحدتين المختلطتين العاملتين في كل واحدة من هذه المناطق الثلاث. وستتكون كل وحدة من وحدات الدعم العسكري المشتركة من ٧٠ فردا عسكريا تقريبا (فصيلة من كل طرف). واقتسمت قيادة وحدات الدعم العسكري المشتركة الثلاث بين الطرفين، بحيث يتولى ضابط من القوى الجديدة قيادة وحدة المنطقة الغربية، ويتولى ضابطان من قوات الدفاع والأمن قيادة الوحدتين المتبقيتين في المنطقتين الوسطى والشرقية.

٤٨ - ويوصى بأن يوافق مجلس الأمن على انتداب ضباط شرطة الأمم المتحدة لدعم وحدات الشرطة المختلطة ومركز القيادة المتكاملة، وفقا لطلب الطرفين. وعلاوة على ذلك، سيحتاج أفراد الشرطة القادمين من القوى الجديدة إلى التدريب والتوجيه. وستقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بموافقة الطرفين، الدعم لقوات الشرطة وقوات الدرك الوطنية، في مجال توفير التدريب لأفراد الشرطة المذكورين. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر كتائب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العاملة في المناطق المحاذية للخط الأخضر، قوات رد سريعة بحجم سرية من كل كتيبة منها، من أجل دعم الوحدات التابعة لها ومراكز المراقبة على الخط الأخضر.

٣ - إصلاح قطاع الأمن ونشر قوات الدفاع والأمن الجديدة في جميع أرجاء البلد

٤٩ - مع تقدم إزالة الخط الأخضر وإعادة توحيد البلد، سيتم في نهاية المطاف، الاستعاضة عن الوحدات المختلطة للشرطة والدرك، المنتشرة في المنطقة التي كانت تغطيها سابقا منطقة الثقة، بالترتيبات الأمنية المتوخاة في إطار عملية النشر التي ستتم على نطاق البلد لقوات الدفاع والأمن الجديدة المعاد تشكيلها. ويمكن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تقديم المشورة إذا ما طلب الطرفان ذلك بشأن إصلاح القوات الجديدة للجيش والشرطة وإعادة تشكيلها، وبخاصة فيما يتعلق بوضع السياسة والتصميم الجديدين للدفاع والأمن في البلد. إلا أنه سيكون من المستحسن أن تلتمس الحكومة المساعدة من الشركاء الثنائيين الذين

يملكون القدرة على توفير الدعم من أجل تدريب القوات المسلحة الجديدة وإعادة تشكيلها. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الحكومة على تحديد هؤلاء الشركاء الثنائيين.

٥٠ - وتستطيع شرطة الأمم المتحدة أيضا توفير التدريب لأفراد الشرطة القادمين من القوى الجديدة، وتقديم المشورة بشأن إدماج هؤلاء الأفراد في قوات الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى المساعدة في تدريب أفراد الشرطة وتقديم المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن، يوصى بأن تقوم شرطة الأمم المتحدة أيضا، في حدود إمكانيتها، بتقديم الدعم والمشورة والمساعدة اللوجستية لنشر قوات الشرطة الوطنية في جميع أرجاء البلد.

٤ - تعزيز انتشار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المنطقة الغربية

٥١ - ستستغرق تنمية قدرات مركز القيادة المتكاملة والقوات المتكاملة المتوخاة للشرطة والقوات المسلحة، من أجل مجابهة التحديات الأمنية في الجزء الغربي غير المستقر من البلد، بعضا من الوقت. لذا فقد طلبت السلطات الديفوارية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز نشر العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة لها في تلك المنطقة، بما في ذلك المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع ليبريا. وعليه يوصى بأن تجري العملية، وهي تنتقل من منطقة الثقة، تحليلا متأنيا بشأن تخصيص القوات للمهام المحددة لها، بهدف تحديد المستوى الذي يمكن أن تعزز به وجودها في الغرب وفي المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع ليبريا. بيد أنه يتعين، وكما طلب الجانبان، أن لا يكون دور العملية في هذه المنطقة الحساسة بديلا عن المؤسسات الوطنية. ويتعين في هذا الصدد، تشجيع مركز القيادة المتكاملة على إيلاء الأولوية لنشر أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية في هذه المنطقة، بينما يمضي تشكيل القوات المسلحة الجديدة المتوخاة. ويتعين أن تكتمل في غضون ذلك عملية التعزيز المنتظرة لوجود العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الغرب، وذلك بزيادة المساعدة التي تقدمها العملية وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الحكومة والمجتمع المدني في كوت ديفوار، في مجال إعداد المبادرات الرامية إلى تعزيز الترابط الاجتماعي والمصالحة الوطنية، فضلا عن استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في تلك المنطقة. وستتم كذلك تقوية بث الإذاعة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على موجات تضمين التردد بصورة مواكبة للتطورات في الغرب. يضاف إلى ذلك، أن العملية ستواصل تسيير الدوريات المنسقة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في مناطق الحدود.

٥ - تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٢ - أكد رئيس الوزراء سورو أنه، وفقا لاتفاق واغادوغو، فإن مركز القيادة المتكاملة سيضطلع بالدور القيادي في تنفيذ مرحلتي نزع السلاح والتسريح. ومن المتوقع أن يواصل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القيام بدور رئيسي في تنفيذ برامج إعادة إدماج المتحاربين وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية. وقد أبلغ كل من رئيس الوزراء وممثلو البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعثة التقييم الفني أنهم يتوقعون من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي مساعدة المؤسسات الوطنية في تخطيط وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشاروا أيضا إلى أنه سيجري تعديل الجانب المتعلق بإعادة الإدماج ليضع في الحسبان برنامج الخدمة المدنية. وقد أشار رئيسا أركان القوتين بأنهما يتوقعان إنشاء خلية لتخطيط وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تتشارك في رئاستها القوتان، ويتوقعان أن تشارك فيها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٥٣ - وقد وُضِع مفهوم جديد لعمليات تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال اجتماع تنسيقي عقده مكتب رئيس الوزراء بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل، وحضره كل من ممثلي البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبمقتضى المفهوم المنقح فإن قوات الدفاع والأمن ستُجمَّع في ثمانية مواقع في الجزء الجنوبي من البلاد بينما ستُجمَّع القوى الجديدة في تسعة مواقع في الشمال ابتداء من تاريخ سيتم تحديده من قبل مركز القيادة المتكاملة. وقد اتفق الطرفان على أنه، عندما يتم تجميع قوات الدفاع والأمن وإيداع أسلحتها المخازن، فلن يكون هناك أي أفراد تابعين للقوات المسلحة ينطبق عليهم نزع السلاح والتسريح لأن جميع أفراد القوات المسلحة غير النظامية الذين تم تجنيدهم بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وعددهم ٣ ٠٠٠، أدمجوا في القوات المسلحة عن طريق مرسوم رئاسي. وضمن إطار مركز القيادة المتكاملة، فإن رئيسي أركان القوتين سيقترحان عدد أفراد القوى الجديدة المراد إدماجهم في الجيش الموحد، للموافقة عليها من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. ولن يُنزع السلاح سوى من أفراد القوى الجديدة الذين لم يدمجوا في الجيش الجديد، حيث سيسجل هؤلاء في برامج الخدمة المدنية وفي مشاريع إعادة الإدماج الأخرى.

٥٤ - وأكد كل من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنه جرى تحديد ٢٥ موقعا لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج وهي جاهزة لتجميع المحاربين. ولكن القوى الجديدة طلبت أربعة مواقع إضافية بينما طلبت قوات الدفاع والأمن موقعين آخرين من أجل تقليص المسافات التي يتعين على المحاربين قطعها إلى أقرب موقع. وطلبت الحكومة والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة في تشييد تلك المواقع الإضافية. إضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تقوم القوات المحايدة بتوفير الأمن لمواقع نزع السلاح والإشراف على كامل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفقا لاتفاق واغادوغو، وأن تساعد مركز القيادة المتكاملة في تدمير ما تم تسليمه من أسلحة وذخائر غير صالحة للاستخدام، مع ضمان تخزين الأسلحة الصالحة للاستخدام.

٥٥ - وسيجري نزع أسلحة المليشيات المسلحة المتبقية، التي يقدر عددها ١ ١٠٠ فرد، وتفكيك تلك المليشيات، على أساس نفس العملية التي طُبقت في آب/أغسطس ٢٠٠٦: وسيجري تحديد المجموعات المسلحة أولا، ثم نزع أسلحتها. وسيجري إعداد نُبذٍ عن أفراد المليشيات السابقة من أجل تيسير إدخالهم ضمن أنشطة إعادة التأهيل. كما سيجري تفكيك المليشيات غير المسلحة وستستفيد تلك المليشيات من برامج إعادة الإدماج، لكنها لن تكون مستحقة لمجموعة شبكة الأمان التي تُوفرَّ للعناصر المسلحة.

٥٦ - وفي ضوء الطلبات المذكورة أعلاه، يُوصى بأن تدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحيث تقوم، في جملة أمور، بتشييد المواقع الإضافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومواصلة توفير التخطيط الاستراتيجي والمساعدة اللوجستية لمركز القيادة المتكاملة وللبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن تساعد مركز القيادة المتكاملة في توفير الأمن بمواقع التجميع، وتساعد في تدمير الأسلحة المجمعة، وتقوم بتنسيق المساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، وتشرف على عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح، وتخزين الأسلحة التي جُمِّعَت من الوحدات العسكرية المتواجدة في أماكن التجميع. وكما أوضحت في تقريري المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن تكلفة تشييد المواقع الستة الإضافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدر بـ ١٠ ملايين دولار (S/2006/939، الفقرة ٢٨). ويمكن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تساعد أيضا في إنشاء قاعدة بيانات عن المحاربين والأسلحة المجمعة إذا طلب مركز القيادة المتكاملة منها ذلك.

٥٧ - وستساعد وكالات الأمم المتحدة، بجانب البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، السلطات الإيفوارية في صياغة وتنفيذ برامج عادلة لإعادة الإدماج تأخذ في الحسبان برامج مماثلة للمشردين داخليا، وأفراد المليشيات السابقين، وأولئك الذين ينضمون إلى برامج إعادة

إدماج الشباب والخدمة المدنية. وسيساعدون الحكومة أيضا في تعبئة الموارد اللازمة لبرامج إعادة الإدماج والخدمة المدنية. إضافة إلى ذلك، فستعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والوكالات مع المنظمات الإنسانية لمساعدة السلطات الإيفوارية في وضع برامج مناسبة لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المحاربة السابقة، والذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٤ طفل، إضافة إلى الفئات الضعيفة الأخرى المتأثرة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل النساء المحاربات والنساء المرتبطات بالقوات المقاتلة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة في مجال شراء المعدات لمواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيعمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمساعدة الحكومة في إعداد استراتيجيات الحملة الإعلامية دعما لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٥٨ - ولأجل ضمان دعم فعال ومتكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُوصى أيضا بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإنشاء خلية متكاملة لدعم تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بحيث تشارك خلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لمركز القيادة المتكاملة موقعها في ياموسوكور. وستضم الخلية المتكاملة لدعم تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للأمم المتحدة جميع العناصر ذات الصلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من عسكريين وشرطة ومدنيين، بما في ذلك اللوجستيات والإعلام، وجميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية. ويُوصى أيضا بأن تنشئ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مكتبا ميدانيا إضافيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الغرب، حيث يقوم بعمل هذا المكتب الآن موظف واحد مقر عمله في دالوا. إضافة إلى ذلك، ترغب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في نشر موظف للوجستيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل موقع من مواقع التجميع التي يبلغ عددها ١٧ موقعا.

باء - دعم إعادة نشر الإدارة الحكومية في كامل أنحاء البلاد

٥٩ - قام السكرتير التنفيذي للجنة التوجيهية الوطنية لإعادة نشر الإدارة بإبلاغ بعثة التقييم الفني أنه، بناء على اتفاق واغادوغو، فقد قررت الحكومة أن تضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ إعادة نشر الإدارة الحكومية في كامل البلاد. وبمقتضى هذه الترتيبات، سيشرف رئيس الوزراء على عمل اللجنة الوطنية، بدعم من وزير الخدمة العامة ووزير الشؤون الداخلية والإدارة المحلية. ووفقا لما تذكره اللجنة فإنه، من بين موظفي الخدمة المدنية الذين شردوا خلال الأزمة، وعددهم ٤٣٧ ٢٤ موظفا، عاد بالفعل حتى الآن ما مجموعه

١٢ ٣٤٣ موظفا إلى مناصبهم، ومن بينهم ٣ ٩٦٢ موظفا عادوا إلى الغرب و ٨ ٣٨١ موظفا عادوا إلى الشمال. وتركز الحكومة حاليا على تعيين حكام المقاطعات ونوابهم الذين يتوقع نشرهم في الشمال والغرب. وأشار رئيس الوزراء إلى أن الطرفين وافقا بالفعل على ٩٠ في المائة من المرشحين لوظائف حكام المقاطعات. ومن المتوقع أن يقوم ٦٠٠ من مساعدي الشرطة من القوى الجديدة، ممن دربتهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتوفير الأمن من أجل عودة حكام المقاطعات والعاملين بالخدمة المدنية.

٦٠ - وطلبت اللجنة التوجيهية الوطنية لإعادة نشر الإدارة مساعدة محددة من الأمم المتحدة لدعم إعادة نشر موظفي الخدمة المدنية المتبقين، وعددهم ١٢ ٠٩٤ موظفا، ومن المقرر أن تجرى في الفترة بين ٢٣ نيسان/أبريل و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويشمل الدعم المطلوب حملات توعية عن طريق إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تبث على موجة التضمين الترددي وتمويل حلقات عمل لتدريب حكام المقاطعات ونوابهم على الإدارة عقب الأزمات. وأوضحت اللجنة أيضا أنه، إلى أن تقوم المؤسسات المالية الإيفوارية بإعادة إنشاء فروعها على نطاق البلاد بأسرها، فستحتاج الحكومة إلى دعم لوجستي وأمني من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغرض تحويل الأموال من أجل دفع الراتب لموظفي الخدمة المدنية بالميدان. وطلبت اللجنة أيضا من الأمم المتحدة أن تساعد في حشد التمويل من أجل إعادة إعمار الهياكل الأساسية للإدارة العامة في الشمال، وتقدر تكلفتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار.

٦١ - ويُوصى بأن تدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامج التوعية من أجل إعادة نشر الإدارة الحكومية في الشمال، حسبما طلبت السلطات الإيفوارية. وستساعد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا في تدريب حكام المقاطعات في مجال إدارة الأزمات عقب الصراع. وينبغي لصناديق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم إصلاح الهياكل الأساسية للإدارة العامة في الشمال والغرب. إضافة إلى ذلك، فستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء الآخرين من أجل دعم توفير الخدمات الأساسية خلال عودة المديرين الحكوميين المحليين وسلطات إنفاذ القانون. وستدعم الأمم المتحدة أيضا إعادة مؤسسات بسط سيادة القانون في الشمال والغرب، وعلى وجه الخصوص النظام القضائي والشرطة، كجزء من العملية الشاملة لإعادة بسط سلطة الدولة والإدارة الحكومية على نطاق البلاد بأسرها.

٦٢ - وكما أشير في السابق، ستوفر شرطة الأمم المتحدة المساعدة الإرشادية والتدريبية لأفراد الشرطة والدرك الإيفواريين الذين تم نشرهم في الشمال، بغرض دعم تقديم خدمات

إنفاذ القانون وخدمات الشرطة بطريقة مهنية وديمقراطية، واكتساب ثقة السكان وائتمانهم. وستركز الجهود الأولية على مساعدي الأمن الذين يبلغ عددهم ٦٠٠ فرد، والذين سيتم نشرهم في ٥٤ موقعا داخل منطقة الثقة السابقة، وفي جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلاد. وفي جنوب البلاد، ستواصل شرطة الأمم المتحدة مرافقة ودعم موظفي إنفاذ القانون الإيفواريين، وتقديم المشورة لهم، بما في ذلك عن طريق مساعدة السلطات في إجراء تحليل شامل للاحتياجات، وصياغة الاستراتيجيات، ووضع البرامج، وتنفيذها.

جيم - دعم عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين

٦٣ - يورد اتفاق واغادوغو إجراءات تفصيلية للتحديد العام لهويات السكان في كوت ديفوار، وهي ترتبط بتسجيل الأشخاص الذين يحق لهم التصويت. وتتضمن تلك الإجراءات نشر ما يقرب من ٢٠٨ من المحاكم المتنقلة الخاصة في أنحاء البلاد، لإصدار أحكام بدلا عن شهادات الميلاد للأشخاص الذين لا توجد لديهم شهادات ميلاد. وستسجل الأحكام محل الميلاد وجنسية والدي الفرد - مما سيقرر جنسية الفرد. كما تعهد الطرفان بأن تعيد إنشاء السجلات المدنية التي أتلفت أو فقدت.

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ولتسهيل إجراء الانتخابات الرئاسية، يسعى الاتفاق إلى تعجيل عملية تمكين المواطنين الإيفواريين البالغين سن التصويت من الحصول على الوثائق التي يحتاجون إليها لتسجيل أنفسهم في سجل الناخبين. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفق الطرفان على أن الإيفواريين البالغين سن التصويت يمكنهم تسجيل أنفسهم في سجل الناخبين بناء على وثائق تسجيل الميلاد (شهادات الميلاد، أو أحكام المحاكم التي تحل محل شهادات الميلاد، التي ستصدرها المحاكم المتنقلة). وعند التسجيل، سيتسلم الناخبون المؤهلون إيصالا له رقم فريد، يمكنهم من الحصول على كل من بطاقة الناخب وبطاقة الهوية الوطنية.

٦٥ - وسيجري إعداد القائمة الانتخابية النهائية على أساس القوائم الانتخابية التي وضعت في عام ٢٠٠٠. وبذلك، فإن الأفراد الذين كانوا مسجلين بالفعل في قائمة الناخبين لعام ٢٠٠٠، سيُدرجون تلقائيا في قائمة الناخبين الجديدة عند تقديم بطاقة هوية صحيحة. وسيجري تسجيل الإيفواريين المؤهلين الذين ليسوا مدرجين في قائمة الناخبين لعام ٢٠٠٠، إذا قدموا وثائق تسجيل الميلاد المطلوبة.

٦٦ - ومن أجل المساعدة على تحسين شفافية ومصداقية عملية تحديد الهوية الحاسمة، يوصى بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالانضمام إلى اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية، ودعمها، وأن تساهم في مراقبة عمليات جلسات المحاكم المتنقلة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أيضا، وبموافقة السلطات الإيفوارية، أن

تساعد المؤسسات المنفذة الوطنية على صياغة ترتيبات عملية تضمن إمكانية وصول المشردين داخليا واللاجئين الذين يختارون البقاء كمقيمين دائمين إلى عملية تحديد الهوية، كما يجب عليها أيضا أن تدعم إعادة تكوين وإنشاء سجلات مدنية ومستكملة، وأن تساعد على وضع نظم لتحديث البيانات من أجل أعمال الإحصاء في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم مفوضية شؤون اللاجئين، تمشيا مع ولايتها التي تنص على تفادي حالات انعدام الجنسية وتقليلها، بتقديم الدعم والمشورة إلى السلطات الإيفوارية في تنفيذ عملية تحديد الهوية. وسيكون لنشر المعلومات عن هذه العملية، ومن بينها المعايير والإجراءات، أهمية حاسمة بالنسبة لتراهة تلك العملية. وستساعد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة السلطات الإيفوارية على وضع وتنفيذ حملة توعية في أنحاء الدولة بشأن عملية تحديد الهوية. كما أن من الموصى به أن تساعد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مركز القيادة المتكاملة على توفير الأمن لعمليات المحاكم المتنقلة.

دال – تقديم الدعم للعملية الانتخابية

٦٧ – أكملت اللجنة الانتخابية المستقلة إنشاء هياكلها المركزية والإقليمية، وستشرع قريبا في نشر لجانها المحلية في أنحاء البلاد. وقد شدد رئيس اللجنة على أن أمن العملية الانتخابية يعتبر مسألة حاسمة، سواء قبل الانتخابات أو أثناءها، أو بعدها. ولذلك فقد طلب من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن توفر الأمن للمفوضين المركزيين والمحليين وعددهم ٤٠٠ ١٣ ممن يتبعون اللجنة الانتخابية المستقلة، وموظفي الانتخابات وعددهم ٠٠٠ ٩٠، و ٤٣٠ مكتباً محلياً للجنة، و ٠٠٠ ١١ مركز للانتخاب، ولمراقبي الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من الأمم المتحدة أن تساعد على حشد التمويل اللازم للانتخابات. واقترح أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الأموال التي يساهم بها المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، أعرب عن قلقه بشأن دور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية، وطلب من الأمم المتحدة أن تدعم البرنامج الإعلامي للجنة. كما طلب الرئيس من الأمم المتحدة أن تقدم الدعم اللوجستي اللازم للعملية الانتخابية.

٦٨ – وكان مجلس الأمن قد كلف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، بالإسهام، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، في كفالة أمن المناطق التي ستجري فيها عمليات التصويت وبتقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية. ومن الموصى به أن تستمر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أداء هذا الدور، دعما لمركز القيادة المتكاملة فيما يتعلق بالأمن.

٦٩ - كما أن من الموصى به أن تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاضطلاع بولايتها الانتخابية الحالية كما هي محددة في قرار مجلس الأمن ١٧٣٩ (٢٠٠٧). وبالإضافة إلى ذلك، فيجب أن تُعدل الولاية لتشمل تنسيق عمل المراقبين الدوليين. وسيتطلب تنسيق مراقبة العملية الانتخابية للأمد الطويل أو القصير، أن تُنشئ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحدة صغيرة في عنصر الانتخابات بها، يُكرس لتلك المهمة.

٧٠ - كما أن من الموصى به أيضا أن يتضمن الدعم التقني من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة للجنة الانتخابية المستقلة في استعراض خطط عملياتها، وميزانياتها، وجدولها الزمني، وعلى إجراء عمليات مسح خرائطية ولوجستية للمواقع المختارة للمحاكم المتنقلة ومراكز الاقتراع، والتخطيط للكيفية التي يمكن بها لعناصر الإعلام، واللوجستيات، والأمن في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تساعد في القيام بحملة توعية مدنية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، يجب على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تعزز التنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وعناصر اللوجستيات، والمسائل الجنسانية، والشؤون المدنية، والعناصر السياسية والإعلامية التابعة للبعثة، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة التي لها دور في تقديم الدعم لعمليتي تحديد الهوية والانتخابات.

٧١ - ونظرا للعوائق التي لا تزال تواجه مركز القيادة المتكاملة والمستويات المحدودة من قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فستساعد عملية الأمم المتحدة على وضع خطط أمنية تحدد مناطق الخطر الشديد، التي ستطبق فيها ترتيبات أمنية لحماية المحاكم المتنقلة التي يبلغ عددها ٢٠٨، واللجان الانتخابية التي يبلغ عددها ٢٤ لجنة إقليمية، و ٤٨ لجنة في الإدارات، و ٣٥٨ لجنة محلية، ومراكز الاقتراع التي يُتوقع أن يبلغ عددها ٠٠٠ ١١ مركز، من أجل ضمان إيجاد بيئة آمنة للانتخابات ومراحلها التمهيدية. وستساعد شرطة الأمم المتحدة وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية، بتقديم المشورة والتدريب بشأن التخطيط للعمليات وأمن الانتخابات. ويمكن لوحدات الشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إذا طلبت السلطات الإيفوارية ذلك، أن تقدم التدريب للشرطة الوطنية على التعامل مع عمليات التجمهر وإجراء تدريبات مشتركة مع وحدات الشرطة والدرك الإيفوارية على توفير الأمن للانتخابات.

٧٢ - وتعتزم وكالات وبرامج الأمم المتحدة أن تدعم العملية الانتخابية عن طريق حشد الموارد لتمويل مساعدة تقنية إضافية للجنة الانتخابية المستقلة، وتوريد المواد اللازمة للانتخابات، ومعدات معالجة البيانات. وتحديث قوائم الناخبين والاتصال. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع ملائم للقيام بحشد موارد إضافية للانتخابات، وقد قام

بخطوات لإعداد مشروع مساعدة تقنية بالتعاون الوثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لدعم اللجنة.

هاء – دور الممثل السامي للانتخابات

٧٣ – وتدرك جميع الأطراف الإيفوارية أهمية الحاجة إلى مواصلة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها عن التصديق الدولي على العملية الانتخابية، وتقبل ذلك بناء على اتفاق بريتوريا. وذلك من أجل ضمان شفافية الانتخابات ومصداقيتها، والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر حدوث أزمة سياسية في حالة اعتراض بعض الأطراف على العملية الانتخابية. ومن المعترف به أن دور الأمم المتحدة في التصديق على الانتخابات ينبغي ألا يكون بديلا لصلاحيات المؤسسات الوطنية في التصديق على مختلف جوانب العملية الانتخابية، بل يجب أن يكون إضافة إليها.

٧٤ – وفي ضوء ما ورد أعلاه، ومراعاة لرغبة الطرفين في تولي زمام قدر أكبر من الأمور في عملية السلام، وللمصاعب التي ظهرت بشأن دور الممثل السامي للانتخابات، فإنه يوصى بأن ينظر مجلس الأمن في أن يعهد بدور التصديق إلى ممثلي الخاص. ومن أجل ضمان أن يتلقى ممثلي الخاص مشورة ومساندة مستقلتين في أداء هذا الدور التصديقي، فسيجري إنشاء وحدة صغيرة في مكتبه، مستقلة عن العنصر الانتخابي في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تتألف من عدد يصل إلى ثلاثة موظفين. وبالإضافة إلى دوره التصديقي، سيقوم ممثلي الخاص أيضا بأداء الولاية الأصلية للممثل السامي كما وردت في قرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥).

واو – تقديم الدعم إلى الأشخاص المتضررين من الصراع

٧٥ – ستقدم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المساعدة إلى الحكومة من أجل صوغ استراتيجية وطنية لتقديم المساعدة إلى الضعفاء المتضررين من الصراع، بما يشمل وضع خطة عمل تبيّن المجالات التي سينصبّ عليها دعم الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين. وستقدم أيضا الدعم لنشر المعلومات عن القانون الإنساني الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي بين أوساط عامة الجمهور وبين السلطات المدنية والعسكرية. وتشمل المجالات الأخرى التي ستقدم فيها الوكالات الإنمائية والإنسانية الدعم صوغ إطار قانوني وطني لحماية المشردين داخليا وكفالة عودتهم، وبناء قدرة الحكومة على مناصرة القضايا الإنسانية، والمساهمة في صوغ استراتيجية شاملة تبيّن الاستثمارات الفورية والطويلة الأجل في مجالات العمل الرئيسية من قبيل المياه والصحة والتعليم. ويتمثل الهدف الرئيسي في

كفالة التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإيفوارية والمانحين لاعتماد نهج شامل يلبي في آن واحد احتياجات المشردين داخليا والأسر المضيفة والمجتمعات المستقبلة. ومما له القدر نفسه من الأهمية تقديم الدعم للسلطات والمجتمعات المشردة من أجل تحديد وتنفيذ الحلول المستدامة الأنسب للمشردين داخليا.

٧٦ - وستواصل أنشطة المساعدة الإنسانية إعطاء الأولوية للتقليل من انتشار الأوبئة وتيسير وصول السكان إلى المياه الصالحة للشرب درءا للإصابة بأمراض من قبيل الإسهال والكوليرا والحصبة والدودة الغينية. وسيناضل مجتمع المساعدة الإنسانية في سبيل رتق النسيج الاجتماعي وإعادة إحلال سيادة القانون، بما يشمل العودة السريعة للجهاز القضائي. وعلاوة على ذلك، سيساعد السلطات الإيفوارية على إتاحة فرص التعليم والعمل للشباب، الذين يشكلون نسبة تتراوح بين ٤٢ و ٤٨ في المائة من مجموع السكان الإيفواريين.

٧٧ - وستقدم وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في إطار الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المساعدة على تدريب المثقِّفين الأقران، كما ستكفل إذكاء الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وستسدي خدمات المشورة والفحص على نحو طوعي. وستنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا مستوصفات متنقلة لإسداء المشورة وإجراء الفحوص على نحو طوعي في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧٨ - ولئن كان الاتفاق لا يتناول على نحو صريح مسألة ممارسة الحقوق المتصلة بالحصول على الأراضي والمساكن، فإن هذه القضية ستتبوأ الصدارة في سياق عودة المشردين داخليا التي يتوقعها الاتفاق. وسيكون المجتمع الدولي، بما يشمل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاءه، على أهبة الاستعداد آنذاك لتقديم الدعم إلى الحكومة بغرض إرساء الآليات الملائمة للتعامل مع مسألة استرجاع العائدين للأراضي والممتلكات. ومتى ارتئي أن ذلك الاسترجاع ليس ممكنا، ستشجَّع الحكومة على إنشاء الآليات الملائمة للتعويض أو لأي شكل آخر من أشكال الجبر.

زاي - دعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية إيجابية

٧٩ - أعرب الطرفان الإيفواريان في اتفاق واغادوغو عن التزامهما بتنظيم حملة واسعة النطاق لإعلام السكان وإذكاء وعيهم بشأن دعم عملية السلام والمصالحة، والامتناع عن أي شكل من أشكال الدعاية التي من شأنها أن تقوض تماسك الوطن ووحدته. وحرصا على رأب نقص المعلومات لدى السكان بخصوص عملية السلام، يوصى بأن تعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر مع السلطات الإيفوارية

وسائر الشركاء للمساعدة على وضع وتنفيذ خطة إعلامية فعالة من شأنها أن تستخدم على النحو الكامل القدرات الاتصالية المتاحة، الوطنية منها والتابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما فيها محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تُبث برامجها على موجات التضمين الترددي، ومؤسسة الإذاعة والتلفزة الإيفوارية، وشبكة المحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية. وسيبقى المجال مفتوحا أمام السلطات الإيفوارية لاستخدام محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغرض بث المعلومات عن الاتفاق وعملية السلام على وجه العموم. ومن الأساسي أن يجري كل من الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نقاشات بشأن كيفية تحقيق التكامل بين دور كل من محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومؤسسة الإذاعة والتلفزة الإيفوارية في سبيل دعم عملية السلام، والتشجيع على تحقيق المصالحة الوطنية، والمساعدة على إحلال بيئة سياسية إيجابية في البلد بأكمله والاتفاق على ذلك. وستدعو الحاجة إلى إتاحة موارد إضافية لتوسيع نطاق تغطية محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بما يشمل المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها.

حاء – دعم الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٨٠ – يخلو اتفاق واغادوغو من أي تناول صريح لحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. بيد أن جهات فاعلة عامة عدة وطنية ودولية، ولا سيما منظمات المجتمع المدني التي رجعت إليها بعثة التقييم الفني، شددت على أن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة إنما هي أحد الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة الإيفوارية. وطلبت إلى الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين مواصلة رصد حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد، ومساعدة الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب، بما يكفل إيجاد حل دائم للأزمة.

٨١ – وعليه، يوصى بأن تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعمها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إضافة إلى رصد ما يرتكب في البلد من انتهاكات لحقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم البعثة أيضا المساعدة إلى الحكومة في صوغ وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، وفي إعداد التقارير القطرية التي ما زالت بذمتها وتقديمها إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وفي التشغيل الفعال للجنة حقوق الإنسان الوطنية المنشأة حديثا.

٨٢ – أما فيما يتعلق بحماية الأطفال، فستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إسداء المشورة إلى السلطات الإيفوارية بشأن كيفية التعامل مع المسائل المتصلة بنظام قضاء الأحداث، وإعادة تأهيل الأطفال المرتبطين

بالقوى المتناحرة، وأطفال الشوارع، وبغاء الأطفال، إضافة إلى رصد الانتهاكات التي ترتكب في حق الأطفال والتبليغ عنها عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

طاء – دعم عملية الإنعاش الاقتصادي

٨٣ – يجري توسيع نطاق عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في كوت ديفوار. فمنذ مطلع عام ٢٠٠٧، قامت المؤسستان بتعيين ممثلين قطريين إيذانا بعودتهما من جديد إلى ساحة العمل في هذا البلد. بيد أن زيادة تطوير العلاقات سترهن بإجراء إصلاح هيكلي أساسي، من قبيل الشفافية في إدارة عائدات الكاكاو والبن والنفط، وإعداد خطة عمل مفصلة للتخلص من المتأخرات وإحراز تقدم ملموس في عملية السلام. والبنك الدولي بصدد إعداد منحة سابقة للمتأخرات بمبلغ ١٢٠ مليون دولار بغرض دعم عمليات إعادة إدماج المحاربين السابقين وتحديد الهوية وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية. وفي هذه الأثناء، شرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمعية وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الأعمال الأولية مع البنك الدولي بشأن مدى ملاءمة وتوقيت إجراء عملية تقييم للاحتياجات لمرحلة ما بعد الصراع، تترجم إلى خطوات في سبيل الإنعاش وإعادة التعمير.

ثامنا – إجراء تعديلات على وجود الأمم المتحدة

ألف – العنصر العسكري

٨٤ – وصل قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى ٠٥٠ ٨ فردا، بما يشمل ٧٥٨ ٧ جنديا و ١٩٣ مراقبا عسكريا و ٩٩ ضابط ركن، دون سقف مأذون يبلغ ١١٥ ٨ فردا. وتشكل هذه القوات ١١ كتيبة، نشر منها تسع كتائب في القطاعين (الشرقي والغربي)، بينما نشرت كتيبتان في أبيدجان. وتتولى وحدة طيران وثلاث سرايا هندسية وسرية نقل واحدة وسرية قوات خاصة تزويد القوة بالقدرة التمكينية والاحتياط التشغيلي. وجرى نشر ما مجموعه ١٤ سرية مشاة خفيفة و ثلاث سرايا آلية في القطاع الغربي، الذي يمثل المنطقة الأكثر صعوبة؛ كما جرى نشر ١٠ سرايا مشاة خفيفة وسرية مدرعة واحدة ووحدة الطيران في القطاع الشرقي. ويضم العنصر العسكري أيضا مجموعة الأمن الفرعية التي تتألف من ٢٧٩ فردا يتولون تقديم الخدمات الأمنية إلى الموقعين على اتفاق لينا – ماركوسي وأعضاء الحكومة وأعضاء اللجنة الانتخابية والممثل السامي للانتخابات.

٨٥ – واستنادا إلى الآراء التي أعربت عنها السلطات الإيفوارية، يوصى بألا تشرع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عملية الانسحاب التدريجي في هذه المرحلة. وبالموازاة مع

الإزالة التدريجية لمنطقة بناء الثقة، سيجري إعادة نشر القوات الموجودة في المنطقة من أجل دعم اضطلاع مركز القيادة المتكاملة بالمهام الرئيسية التي ينص عليها اتفاق واغادوغو، على النحو المبين في الجزء السابع أعلاه. وفي هذا الصدد، تُولى الأولوية لنشر قوات في كل موقع من مواقع التجميع الـ ١٧، كما طلب طرفا الاتفاق، بما لا يتجاوز سرية واحدة كحد أقصى، حسب الاقتضاء (تضم بعض مواقع التجميع أكثر من موقع نزع سلاح)، والإشراف على عملية نزع السلاح والتسريح وتخزين الأسلحة ودعم تلك العملية. وعلاوة على ذلك، قد يستلزم طلب الطرفين إنشاء ستة مواقع إضافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإنشاء قواعد عسكرية مؤقتة في كاني ووانغولودوغو في منطقة الشمال الغربي. وستناط بالقوات المتبقية مهمة مساعدة مركز القيادة المتكاملة على تأمين العمليات الرئيسية الأخرى، من قبيل عملية تحديد الهوية، وإعادة نشر المسؤولين الحكوميين في البلد بأسره، والعملية الانتخابية، وتوفير الأمن لمقر مركز القيادة في ياموسوكرو، وتعزيز عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المنشورة في الغرب. وستتألف القوات المتبقية في المنطقة التي كانت تغطيها سابقا منطقة الثقة من فصيلة واحدة (٣٥ فردا) في كل مركز من مراكز المراقبة البالغ عددها ١٧ والتي تمتد على طول الخط الأخضر، ومن ست سرايا (٦٠٠ فرد) ستنشر على مقربة من الخط الأخضر لتقوم مقام قوة الرد السريع.

٨٦ - ويجري وضع خطط إعادة النشر غربا وفي البلد بأسره دعما للمهام الرئيسية، بالتشاور مع مركز القيادة المتكاملة وقوة ليكورن، على أساس تحليل قائم على المواءمة بين القوات والمهام. وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا باستعراض أولويات الحماية الأمنية التي توفرها مجموعة الأمن الفرعية، بالتشاور مع الطرفين، بغرض خفض نطاق مهام الحماية الحالية من أجل تقديم دعم فعال في مجال حماية أعضاء الحكومة الحاليين الذين يطلبون الحماية وتلبية الأولويات الأخرى المتعلقة بالبعثة.

٨٧ - ويوصى بأنه حالما تكتمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونشر الإدارة الحكومية من جديد عبر البلد بأسره، ربما في غضون الثلاثة أشهر القادمة، تجري عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار استعراضا لمستوى قواتها وأن تحدد ما يلزمها من موارد عسكرية لدعم إنجاز المهام المتبقية. غير أن أي خفض لمستوى القوات يجرى بالاستناد إلى ذلك الاستعراض ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة الإبقاء على مستويات للقوات تكفي لتأمين العملية الانتخابية على نحو فعال. وسيمثل إنجاز الانتخابات الرئاسية وتنصيب الحكومة المنتخبة المعيارين الرئيسيين المتتاليين للإيذان ببدء انسحاب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي هذه الأثناء، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، إلى غاية

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيتضمن تقريري القادم، الذي سيقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تقييما للتقدم المحرز صوب إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة نشر الإدارة الحكومية من جديد في البلد قاطبة، كما سيقدم توصيات فيما يتعلق بمستوى القوة العسكرية وقوة الشرطة بالبعثة.

باء – عنصر الشرطة

٨٨ – يبلغ قوام عنصر الشرطة الحالي في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١ ١٥٧ فردا، من بينهم ٤٠٨ ضباط شرطة و ٧٤٩ فردا في ست وحدات شرطة مشكّلة، مقابل قوام مأذون به يبلغ ١ ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة. وينشر أفراد شرطة الأمم المتحدة في ١٩ موقعا في أنحاء البلد. وتنشر وحدتان من وحدات الشرطة المشكّلة في أبيدجان، وأربع وحدات في بواكي، ودالوا، وغويغلو، وياموسوكرو. وتتركز المهمة الأساسية لوحدات الشرطة المشكّلة على توفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومعداتها ومرافقها. وتجري وحدات الشرطة المشكلة تدريبات مشتركة منتظمة على إدارة السيطرة على التجمهر، بالتعاون مع القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة وقوة ليكورن.

٨٩ – وسينتشر عنصر الشرطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في موقعين جديدين شمالا من أجل توفير الدعم لتنفيذ اتفاق واغادوغو، وخاصة تقديم المساعدة في تدريب الشرطة الوطنية في الشمال. وإضافة إلى ذلك، ستنقل وحدة شرطة مشكلة واحدة من أبيدجان إلى باوندياللي، في الشمال الغربي، من أجل توفير الأمن للعدد المتزايد من أفراد شرطة الأمم المتحدة وغيرهم من أفراد ومعدات العملية الذين سينشرون شمالا. وسينشر في المنطقة التي كانت تغطيها من قبل منطقة الثقة عدد يصل إلى ٧٢ ضابطا من شرطة الأمم المتحدة من أجل تقديم المشورة والدعم لوحدات الشرطة المختلطة في أداء مهامها المتعلقة بالحفاظ على القانون والنظام. وعلى الرغم من أن مركز القيادة المتكاملة لم يطلب سوى ضابط اتصال واحد من شرطة الأمم المتحدة، تعتزم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعيين خمسة ضباط من شرطة الأمم المتحدة في المركز، في ضوء المهام ذات الصلة والتي تتجاوز الاتصال لتشمل تقديم المشورة بشأن المسائل الشرطية. وسيوفر ضباط شرطة الأمم المتحدة المنتشرين شمالي البلد المزيد من التدريب والتوجيه لمساعدي الشرطة البالغ عددهم ٦٠٠ فرد المنتشرين في ٥٤ موقعا، وسيقدمون التدريب أيضا لمتدربي الشرطة المجندين حديثا من القوى الجديدة بناء على طلب الطرفين.

جيم – العنصر المدني

٩٠ – فيما يتعلق بالعنصر المدني، ستنشر البعثة المزيد من الأفراد في الشمال والغرب لمساعدة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة نشر إدارة الدولة في هاتين المنطقتين. وعلاوة على ذلك، سوف تشترك خلية متكاملة لدعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نفس الموقع مع خلية التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لمركز القيادة المتكاملة في ياموسوكرو.

٩١ – ومن أجل كفالة دعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لعملية السلام بطريقة أكثر كفاءة، ستنسق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مهامها المدنية ذات الصلة مع مهام فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل ضمان التخطيط المتكامل. وقد تحقق بالفعل تقدم كبير في هذه المواءمة بين قسم حقوق الإنسان بالعملية والفريق القطري. وتشمل المجالات الرئيسية التي يلزمها التزامن تحديد الهوية والشؤون الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلام.

٩٢ – ويهيئ اتفاق واغادوغو بيئة يمكن فيها تعزيز الشراكات بين منظمات الإغاثة والتنمية بغية كفالة الاتساق وزيادة الموارد إلى الحد الأقصى الممكن. وتشمل مجالات الأولوية التي يمكن فيها تكوين هذه الشراكات إصلاح المساكن والطرق والجسور والهياكل الأساسية العامة وتقديم الدعم التقني للمديرين الحكوميين المحليين والمجتمع المدني. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا بمواءمة نهجها في تقديم المساعدات الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر في فترة ما بعد الأزمة بوصف ذلك أساسا للشراكات التنفيذية من أجل دعم العملية الانتخابية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية.

تاسعا – المسائل المتعلقة بدعم البعثة

٩٣ – وسيجري تقييم أنشطة دعم البعثة المتكاملة الحالية والمزمعة وتكييفها حسب الاقتضاء لكفالة تحديد المهام والاستجابة للأولويات التشغيلية الإضافية والمتغيرة (على نطاق منظومة الأمم المتحدة) بصورة منسقة ومثلى. وتشمل تحديات الدعم الرئيسية تفكيك نقاط التفتيش في منطقة الثقة السابقة، وإنشاء مراكز مراقبة على طول الخط الأخضر، وإنشاء مخيمات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنشطة الدعم التشغيلية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، يظل من أولويات الدعم الرئيسية التعزيز المزمع لعمليات النشر إلى الجزء

الغربي من البلد، وتوفير الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية، ومواصلة توسيع نطاق تغطية إذاعة البعثة دعما لحملات التوعية.

٩٤ - وستحدد الآثار المتعلقة بالموارد وخطط التنفيذ بالتفصيل على أساس مفاهيم العمليات والحدود الزمنية للتنفيذ التي ما زالت تتبلور بالنسبة للبرامج المعنية. بيد أنه من المهم بناء على الحدود الزمنية المؤقتة، الحالية، الإشارة إلى أن منظومة الأمم المتحدة، ربما يتوقع منها الاستجابة لأنشطة الدعم الرئيسية المتزامنة والتي يلزمها كثافة في الموارد مما قد يتطلب زيادة القدرات التشغيلية من المدى القصير حتى المتوسط.

عاشرا - النواحي المالية

٩٥ - خصصت الجمعية العامة بقراريها ١٧/٦٠ باء و ٢٤٧/٦١ مبلغا إجماليا قدره ٤٧٢,٩ مليون دولار من أجل الإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وستدعم الموارد الإجمالية المعتمدة للبعثة تغطية تكاليف ١١٥ ٨ فردا عسكريا و ٤٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٧٥٠ من أفراد الشرطة المشكلة، الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراريه ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٦٨٢ (٢٠٠٦).

٩٦ - وفي حالة موافقة مجلس الأمن على مقترحاتي الواردة في الفقرة ٥٦ أعلاه، ستلبّى الاحتياجات الناشئة من الموارد من خلال استخدام الموارد الحالية للبعثة والموارد التي ستخصصها الجمعية العامة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٩٠,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٧٦٠ ١ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات لغاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على التوالي.

حادي عشر - ملاحظات

٩٨ - قبل اتفاق واغادوغو وقع الطرفان الإيفواريان ما مجموعه خمسة اتفاقات سلام منذ اندلاع الصراع عام ٢٠٠٢. وأسهم كل من هذه الاتفاقات إسهاما كبيرا نحو حل بعض النواحي المهمة في الأزمة. وعلاوة على ذلك، ساعدت القوات المحايدة، في إطار هذه الاتفاقات، في منع الطرفين من العودة إلى الأعمال العدائية على نطاق كامل. غير أن حلول اتفاق واغادوغو دفع بعملية السلام الإيفوارية إلى نقطة تحول فريدة. فلأول مرة منذ بداية

الأزمة، أجرى الطرفان الإيفواريان حوارا بمبادرة منهما بمساعدة ميسّر اختاراه بنفسهما. وإضافة إلى ذلك، وضع الطرفان نفسهما الإطار لحل القضايا الرئيسية التي أعاقت إحراز تقدم حتى الآن في عملية السلام. وأكدت أحزاب المعارضة، التي لم تشترك في الحوار مباشرة، أنها تساند الاتفاق بالكامل، وأنها فوضت رئيس الوزراء سورو كي يمثلها. وكان رئيس الوزراء سورو والميسّر يتشاوران معها أثناء الحوار. ومن ثم، بود الطرفان الإيفواريان تولي زمام العملية المبينة في اتفاق واغادوغو بصورة كاملة، وأن ترى المؤسسات الوطنية تقود عملية تنفيذها.

٩٩ - وأهنئ الطرفين الإيفواريين على تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لتولي المسؤولية الكاملة عن حل الأزمة في بلدهما، وأشيد بالرئيس كومباوري على دوره التيسيري الفعال. وأشكر أيضا رئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانجو، ورئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، ورئيس جمهورية الكونغو ساسو نغيسو على دور الوساطة الذي قاموا به خلال السنوات الأربع الماضية.

١٠٠- ويفرض تولي زمام الأمور في عملية السلام مسؤولية فريدة على الطرفين الإيفواريين لتنفيذ اتفاق واغادوغو تنفيذا كاملا وبإخلاص. وقد أحرزا بداية جيدة في هذا الشأن، بالوفاء بالمواعيد النهائية الحساسة الأولى الواردة في الجدول الزمني للتنفيذ. غير أن الأحداث غير المتوقعة، كما الحال في جميع عمليات السلام، ستختبر إرادتهما عند كل منعطف حاسم. وإنني أحثهما على أن يظلا على ثباتهما وعلى أن يبقيا عملية السلام في مسارها. وفي هذا الخصوص، من المحتم رعاية روح التوافق في الآراء التي ولدها اتفاق واغادوغو وإدامتها، وإيجاد تماسك وطني، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية حقيقية من أجل دعم البيئة السياسية الإيجابية الناشئة. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري معالجة المصادر الرئيسية لانعدام الأمن بين السكان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وأنشطة المليشيات والتحريض على العنف، بما في ذلك من جانب وسائط الإعلام، من أجل الحفاظ على بيئة سياسية صحية وعلى الثقة بين الطرفين.

١٠١- ولن تكفي الإرادة السياسية للطرفين وحدها لدعم عملية السلام. إذ أن التأخيرات في البدء في تفكيك الميليشيات، وتجميع القوات المتقاتلة السابقة، وإعادة بسط سلطة الدولة، وبدء جلسات المحاكم المتنقلة، التي كان من المقرر أن تبدأ جميعها في ٢٣ نيسان/أبريل، قد أكدت بالفعل التحديات التي يمكن أن تشكلها القيود التي تعاني منها قدرات المؤسسات الوطنية على تنفيذ الاتفاق. وستحتاج السلطات الإيفوارية إلى مساعدة الأمم المتحدة

والشركاء الدوليين الآخرين من أجل تطوير قدرات المؤسسات الوطنية الرئيسية المعنية بتنفيذ اتفاق واغادوغو، لا سيما مركز القيادة المتكاملة المشكل حديثا.

١٠٢- وغني عن القول إن الاختبار النهائي لاتفاق واغادوغو يكمن في قدرته على حل المسائل الجوهرية الكامنة في قلب الأزمة الإيفوارية، لا سيما مسألة تحديد هوية السكان، ونزع سلاح المحاربين، وإعادة توحيد البلد، وبسط سلطة الدولة من جديد على كافة أنحاء البلد. وقد يفضي عدم معالجة هذه القضايا معالجة فعالة إلى انهيار عملية السلام، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، ليس فقط لكوت ديفوار بل أيضا للمنطقة دون الإقليمية.

١٠٣- ويتيح اتفاق واغادوغو فرصة لكلا الطرفين الإيفواريين وشركائهما الدوليين لفتح صفحة جديدة. وقد يكون هذا الاتفاق بالفعل الفرصة الأخيرة أمام الطرفين لإيجاد حل سلمي للأزمة. ولذا ينبغي تفادي النكسات وحالات الجمود المطولة التي طرأت في الماضي. وفي ظل الوضع المثالي السائد الذي يتولى فيه الطرفان الآن زمام عملية السلام ويقودانها، على المجتمع الدولي أن يكيف دوره وعلاقته مع الطرفين الإيفواريين تبعا لذلك. وعلى وجه الخصوص، من المهم احترام روح التوافق في الآراء والإبقاء عليها بين الطرفين، وهو العامل الحاسم الذي يدفع عملية السلام للأمام. وفي الوقت نفسه، يفرض الحجم الهائل من الموارد التي استثمرت بالفعل في كوت ديفوار على الشركاء الدوليين في الميدان الالتزام بمساعدة الطرفين على كفالة إجراء جميع العمليات الرئيسية بطريقة تتسم بالشفافية والتوازن والمصداقية. ومن ثم، لا يسع الشركاء الدوليون، عند مشاركة المؤسسات الدولية أثناء تنفيذها الاتفاق، أن يكتفوا بأن يكونوا مجرد مراقبين سلبيين؛ إذ يجب عليهم تقديم الدعم والمشورة اللازمين بغية كفالة تسيير عملية السلام بما يتفق مع المعايير المقبولة دوليا. ويتطلب ذلك إجراء مشاورات منتظمة مع الطرفين. ولذا أحث الطرفين والميسّر على إشراك الشركاء الدوليين في آليتي الرصد والتقييم.

١٠٤- ومنظومة الأمم المتحدة مستعدة من جانبها لتقديم الدعم الذي تطلبه السلطات الإيفوارية. وستظل قدرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ اتفاقات السلام السابقة متاحة لدعم المرحلة الجديدة من عملية السلام كما ورد في الفرع سابعا أعلاه. وبتوفير منظومة الأمم المتحدة، لهذا الدعم، ستساعد أيضا على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والنهوض بمصداقية وشفافية عمليات بالغة الأهمية مثل تحديد هوية السكان ونزع السلاح وإجراء الانتخابات، وستساعد في منع العملية من التردي للوراء. وستنسق منظومة الأمم المتحدة أيضا مع الشركاء الدوليين الآخرين وتعمل معهم عن كثب. ولذا أدعو مجلس الأمن إلى الموافقة على التوصيات الواردة في الفرع سابعا أعلاه.

١٠٥- وختاما، أود أن أعرب عن امتناني للموظف المسؤول عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السيد أبو موسى، والممثل السامي للانتخابات، السيد غيرار ستودمان، وأفراد العملية العسكريين والمدنيين، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على التزامهم المستمر بعملية السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمنظمات الإنسانية والإنمائية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والبلدان المساهمة بأفراد عسكريين وبأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مساهمتها القيمة للغاية في عملية السلام في كوت ديفوار.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

قوام القوة العسكرية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١١			**١١**		
إثيوبيا	٤			**٤**		
الأرجنتين						٤
الأردن	٧	١١	١ ٠٤٩	**١ ٠٦٧**	٣٧٥	٤
إسبانيا				**صفر**		
إكوادور	٢			**٢**		
أوروغواي	٢	صفر		**٢**		٦
أوغندا	٥	٢		**٧**		
أيرلندا	٢			**٢**		
باراغواي	٩	٢		**١١**		
باكستان	١٠	١١	١ ١١٣	**١ ١٣٤**	١٢٥	٢
البرازيل	٤	٣		**٧**		
البرتغال				**صفر**		
بنغلاديش	١١	١٠	٢ ٧٢٢	**٢ ٧٤٣**	٢٥٠	٩
بنن	٨	٩	٤٢٠	**٤٣٧**		٢٨
بوركينا فاسو				**صفر**		
بولندا	٢			**٢**		
بوليفيا	صفر			**صفر**		
بيرو	صفر			**صفر**		
تركيا				**صفر**		٢١
تشاد	٣			**٣**		٥
توغو	٦	٤	٣١٥	**٣٢٥**		١
تونس	٥	٢		**٧**		
جمهورية أفريقيا الوسطى				**صفر**		٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
جمهورية تترانيا المتحدة	١	٢		**٣**		
الجمهورية الدومينيكية	٤			**٤**		
جيبوتي				**صفر**		٣٩
رواندا						١٥
رومانيا	٧			**٧**		
زامبيا	٢			**٢**		
زمبابوي	٢			**٢**		
سري لانكا				**صفر**		
السلفادور	٣			**٣**		١
السنغال	٨	٨	٣٢٢	**٣٣٨**		٥٨
سويسرا						٢
صربيا	٣			**٣**		
الصين	٤			**٤**		
غامبيا	٣			**٣**		
غانا	٦	٧	٥٣١	**٥٤٤**		١
غواتيمالا	٥			**٥**		
غينيا	٣			**٣**		
فانواتو				**صفر**		٤
فرنسا	٢	١١	١٧٣	**١٨٦**		١٠
الفلبين	٥	٣		**٨**		١١
الكاميرون				**صفر**		٦٢
كرواتيا	٣			**٣**		
كندا				**صفر**		٣
الكونغو	صفر			**صفر**		
كينيا	٥	٣		**٨**		
لبنان				**صفر**		صفر
مدغشقر				**صفر**		٦
المغرب	١	٣	٧٣٣	**٧٣٧**		

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية
مولدوفا	٣			**٣**		
ناميبيا	٣			**٣**		
نيبال	٣			**٣**		
النيجر	٦	٣	٣٧٩	**٣٨٨**		٧١
نيجيريا	٨			**٨**		١٧
الهند	٦			**٦**		١١
اليمن	٥			**٥**		٢
المجموع	**١٩٢**	**٩٤**	**٧ ٧٥٧**	**٨ ٠٤٣**	**٧٥٠**	**٤٠٠**

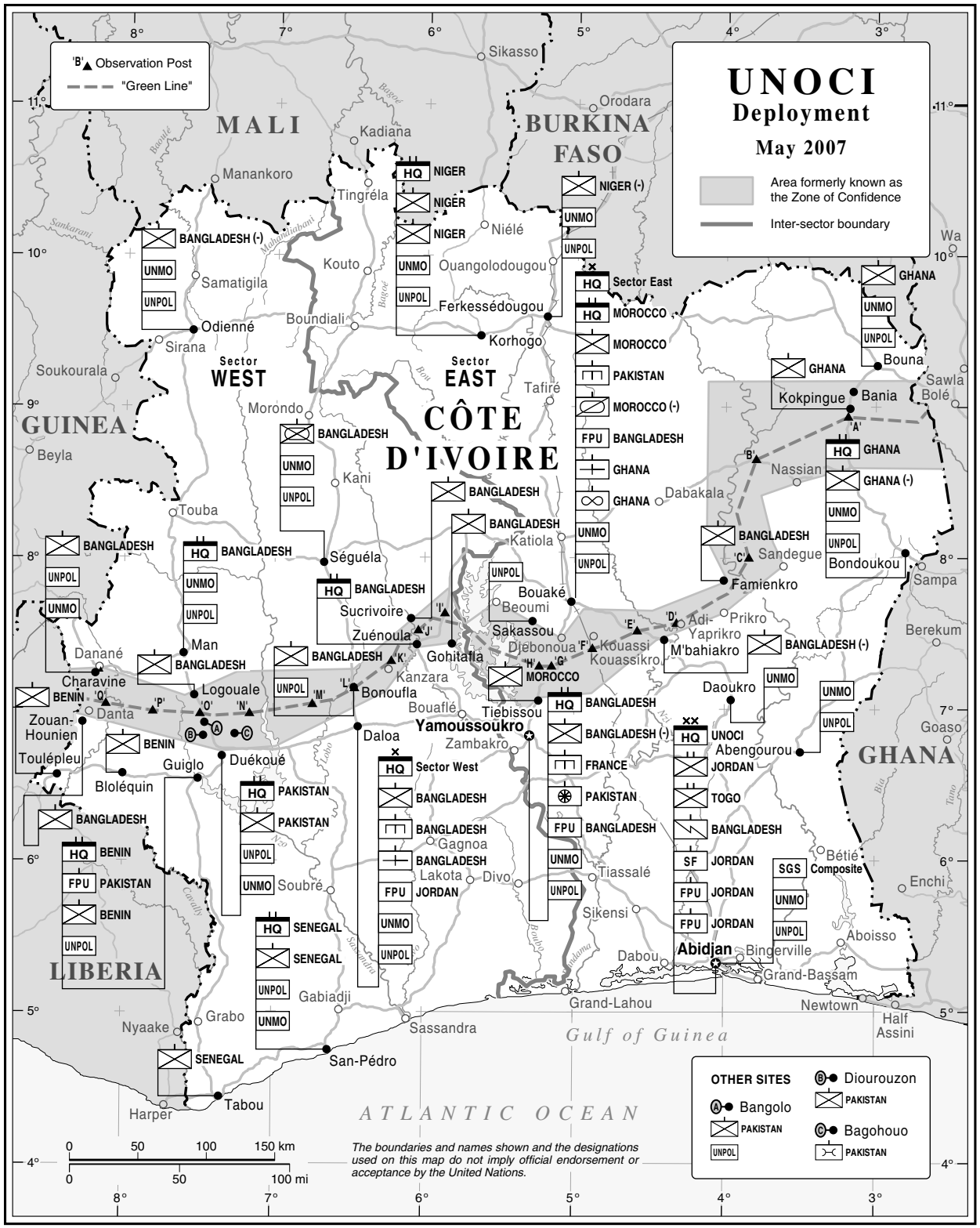

Map No. 4220 Rev. 18 UNITED NATIONS
May 2007

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section